اسهامات منظمات المجتمع المدني في تنمية الوعي بحقوق المرأة في المجتمع الليبي

د/ علي عبدالله المفترش

عضو هيئة تدريس بدرجة أستاذ مساعد - قسم الخدمة الاجتماعية - أكاديمية الدراسات العليا طرابلس- ليبيا.

ملخص:

هدف هذا البحث إلى دراسة اسهامات منظمات المجتمع المدني في تنمية الوعي بحقوق المرأة، ويعرض مجالات هذه الاسهامات والصعوبات والمعوقات التي تواجهها، كما يلقي الضوء على دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل هذه الاسهامات كون مجال المرأة من مجالات الخدمة الاجتماعية، فالخدمة الاجتماعية تمتلك من المعارف، والوسائل، والأدوات، والاستراتيجيات، والسياسات، والبرامج التي تساعد في قيامها بواجباتها في هذا الإطار.

مقدمة:

احتل موضوع المرأة في العمل والإنتاج والتنمية مكانة مهمة في السنوات الأخيرة في المجتمع الليبي، وهذا الاهتمام تطور نتيجة لتحسن وضع المرأة ومطالبتها بحقوقها، وأصبحت أكثر وعياً بقضيتها ومشاكلها نتيجة لتطور المجتمع الليبي، وازدياد حاجاته لمساهمة المرأة وتغيير نظرته حول المرأة إلى حد ما.

وإذا ألقينا الضوء على منظمات المجتمع المدني نرى أنها ارتبطت في بدايتها بالعمل الخيري، إلى أن أصبحت التنمية وموضوعات حقوق المرأة تشكل محور اهتماماتها، ومن هنا ارتقى عمل منظمات المجتمع المدني من جمعيات خيرية رعائية إلى منظمات حقوقية تنموية معلوماتية؛ وذلك لدعم المسيرة التنموية على المستوى الوطني، وأصبحت منظمات للتغيير وتقدم المجتمع.

لذلك تناول الباحث هذا الموضوع بكل جدّية لبيان اسهامات منظمات المجتمع المدني في تنمية الوعي بحقوق المرأة في مجتمعا الليبي.

فقد قسم البحث إلى فصلين، فالفصل الأول بمسمى **"الإطار العام للبحث"**، والذي يحتوي على مشكلة البحث، وأهميته، وأهدافه، وتساؤلاته، والمصطلحات والمفاهيم، واختتم الفصل بالدراسات السابقة والتي كانت محلية وعربية وتوضيح أوجه الاتفاق والاختلاف والتمايز بينها وبين البحث الحالي.

أما الفصل الثاني فتناول **"الإطار النظري للبحث"** والذي احتوى على مباحث تكمن في حقوق المرأة السياسية، والاجتماعية، ونشأة منظمات المجتمع المدني، الديمقراطية والمجتمع المدني، ومنظمات المجتمع المدني والخدمة الاجتماعية، واختتم البحث باستنتاجات وقائمة من المصادر والمراجع التي تم الاستعانة بها في البحث.

الفصل الأول/ الإطار العام للبحث.

أولاً: مشكلة البحث:

في مجتمع تتحكم فيه التقاليد وقواعد السلوك القديمة في حياة الناس ليس من السهل تنفيذ القوانين التي تتعارض والتقاليد القديمة وخصوصاً فيما يتعلق بموقع ومكانة المرأة، لذلك لم تستفيد معظم النساء الليبيات مهما صدر من قوانين توجهت نحو إعطاء المرأة حقوقها كاملة وإلغاء مختلف أشكال التمييز ضدّها ومع هذا لم تتمكن المرأة على مستوى ليبيا من تحقيق حق المشاركة السياسية الكاملة وحتى على مستوى العمل النقابي كان دور المرأة محدوداً وإن كان وجودها في النقابات ملزماً لا انتسابها المهني لإحدى فئات العمل إلا أن حضورها لم يترجم في مراكز

اتخاذ القرار، وهذا يترجم غياب المرأة عن نشاطات العمل الأهلي ومؤسسات المجتمع المدني بصفة عامة، كما أن ظاهرة عدم الاستقرار وإلغاء دمج كثير من المؤسسات ومنها المؤسسات التي تسعى إلى تدعيم دور المرأة أدى إلى ترك فجوة على مستوى القاعدة، وباعتبار أن مجتمعنا الليبي تسوده الأغلبية في منظمات المجتمع الليبي المشاركة للرجال أكثر من النساء وهذا ما هو ملاحظ ومشاهد في الواقع، وقد أكّدت على ذلك دراسة رانيا العباني في دراستها التي تم إضافتها في الدراسات السابقة بأن المجتمع الليبي مجتمع ذكوري يسوده تهميش دور المرأة وحصر دورها في الاهتمام الأسري، كل ذلك أسهم في تدني مشاركة المرأة سياسياً، وبالتالي عدم حصولها على حقوقها كاملة، من هنا يمكن تحديد مشكلة البحث في **(اسهامات منظمات المجتمع المدني في تنمية الوعي بحقوق المرأة في المجتمع الليبي).**

ثانياً: أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في ضرورة النهوض بواقع المرأة وتعزيز قدراتها وتوعيتها بحقوقها وتمكينها من التعليم والعمل والمشاركة العامة، الأمر الذي بات يشكل اليوم اتجاهاً جادًا في المجتمعات العربية بوجه عام، بل وهاجساً قوياً ابتداءً من المرأة نفسها التي بدأت تعي واقعها المتخلف والهوة الكبيرة بينها وبين الرجل في التقدم، فأخذت تسعى نحو تغيير أوضاعها والبحث عن ذاتها وإبراز مكانتها، وشأنها في المجتمع، وتواصلاً مع اهتمامات المنظمات النسائية والجهات الرسمية التي تتنامى أكثر باتجاه النهوض بها، والتأييد الرسمي للتحولات المختلفة في حياتها، وفي أدوارها وإدماجها في عمليات التنمية المجتمعية، للاستفادة والإفادة، وكذلك المساندة الجيدة من قطاعات المجتمع. لاسيما منظمات المجتمع المدني، واستنادًا إلى معطيات الواقع المعاش، وما تؤكده الدراسات والبحوث في هذا المجال، فإن هذه الاهتمامات كلها تقود إلى النظر للمرأة باعتبارها كيان متفاعل مع الأسرة خاصة بعد أن فقدت سيطرتها على الفرد، وبالتالي فقدت القدرة على تحقيق التضامن الاجتماعي فظهرت أشكال ومؤسسات اجتماعية جديدة بدأت القيام بهذا الدور وهذه الأشكال تتمثل في الجماعات والمؤسسات التي تقع بين الفرد والدولة والتي يجب أن تمتلك السلطة الاجتماعية والأخلاقية لاستمرار المجتمع ككل والنظام فيه حتى لا يتفكك المجتمع (أحمد، 2013، 91).

ثالثاً: أهداف البحث:

يتضمن هذا البحث هدف رئيس يتمثل في:

- التعرف على إسهامات منظمات المجتمع المدني في تنمية وعي المرأة بحقوقها في المجتمع الليبي.

وينبثق عنه الأهداف الفرعية التالية:

1- الكشف عن حجم مشاركة المرأة الليبية في منظمات المجتمع المدني.
2- الوصول إلى استنتاجات يمكن من خلالها تطوير عمل منظمات المجتمع المدني في ليبيا، والعمل على تفعيل دورها في تنمية وعي المرأة الليبية بحقوقها.

رابعاً: تساؤلات البحث:

يتضمن هذا البحث تساؤل رئيس مفاده:

- ما اسهامات منظمات المجتمع المدني في تنمية وعي المرأة بحقوقها في المجتمع الليبي؟

وينبثق عنه التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما حجم مشاركة المرأة الليبية في منظمات المجتمع المدني؟
2- ما الاستنتاجات التي يمكن من خلالها تطوير عمل منظمات المجتمع المدني في ليبيا، لتنمية وعي المرأة الليبية بحقوقها وتفعيل دوره؟

خامساً: مصطلحات ومفاهيم البحث:

يعد تحديد المصطلحات والمفاهيم العلمية أحد الطرق المنهجية في البحوث الاجتماعية واللغة العلمية للبحث وتحديد المفاهيم التي يستخدمها الباحثون أمراً ضرورياً؛ لأن معظمها مستمدة من لغة الحياة العلمية فضلاً عن أنها تجعل القارئ على بينة منها وفق معانيها وتضع أمامه المعنى الدقيق لأهمية المنهجية والفكرية المتعلقة بالبحث وتكمن هذه المصطلحات والمفاهيم في:

1- مفهوم الاسهامات:

وتعني مجموعة المشاركات في عمل ما أو المساعدات وفي اللغة (عاون أسهم في نجاح المهمّة الموكلة إليه).

أسهم في يُسهم إسهاماً، فهو مُسهم والمفعول مُسْهَم، أسهم الشئ جعله أجزاء، أسهم في الأمر: شارك فيه، ساعد عاون أسهم في نجاح المهمة الموكلة إليه – أسهم في شركة – أسهم في تنظيم حفل خيري (المعاصر، 2022).

2- **منظمات المجتمع المدني:**

يُعرف مايكل سيرتيا منظمات المجتمع المدني بأنها أنواع عديدة من الجماعات والمؤسسات المستقلة تماماً أو إلى حد كبير عن الحكومة وتتصف أساساً بأهداف إنسانية وتعاونية لا تجارية، وغالباً مايستخدم المصطلح في البلدان النامية بدلاً من مصطلح المنظمات التطوعية والتي هي تنظيم أسمته وتديره جماعة خاصة من المواطنين لهدف خيري معين ويتم تمويله من التبرعات التطوعية للأفراد. (شريف، 1999، 32)

وتعرف كذلك منظمات المجتمع المدني بأنها "مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والخلاف (إبراهيم، 1991).

ويرى الاجتماعيون بأن منظمات المجتمع المدني هي الوسيط بين الأسرة والدولة وتسعى لسد الفجوة بين الاحتياجات والامكانيات المجتمعية في الحياة المعاصرة، خاصة بعد أن فقدت الأشكال الاجتماعية التقليدية كالأسرة دورها كوسيط في المجتمع.

3- مؤسسات المجتمع المدني:

يشير مفهوم مؤسسات المجتمع المدني إلى مجموعة من المنظمات والجمعيات تضم الجماعات المجتمعية المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والنقابات العمالية، والمنظمات الخيرية، والنقابات المهنية التي لها وجود في الحياة العامة.

ويمكن تعريف مؤسسات المجتمع المدني على أنها: تجمعات بشرية تضم المتطوعين من خلال الهياكل التنظيمية والخطط والبرامج التي تقدم سلاسل من الخدمات التطوعية والخيرية وهي مؤسسات اجتماعية ثقافية تطوعية تسعى إلى النهوض بالمرأة في كافة المجالات السياسية (الحقوقية)، والاجتماعية، والاقتصادية.

وقد تعددت تعريفات أخرى المجتمع المدني بين علماء الخدمة الاجتماعية وعلم الاجتماع والسياسة وفيما يلي عرض موجز لبعض التعريفات التي توضح المجتمع المدني في الآتي:

1. مجتمع يتكون بالإرادة الحرة بأفراده.
2. يشتمل على مجموعة من المنظمات المدنية غير الحكومية.
3. منظمات المجتمع المدني هي منظمات غير ربحية.
4. منظمات المجتمع المدني قائمة أساساً على التطوّع ومشاركة المواطنين.
5. يسهم في إشباع الحاجات وحل المشكلات لأعضائه المنتمين إليه.
6. يسهم أيضاً في إشباع حاجات المجتمع.
7. يمارس نوع من الرقابة على الدولة من خلال عدد من الضوابط على استخدام الدولة لسلطتها بطريقة تعسفية.
8. قبول الاختلاف والتنوع بين الذات وآخرين (أبو النصر، 2007، 71).

سادساً: دراسات سابقة:

أ- دراسات محلية:

1- دراسة آمنة محمد عبد القادر القندوز (2015) بعنوان: **منظمات المجتمع المدني ودورها في المشاركة الشعبية رؤية مستقبلية** (القندوز،2015).

تهدف الدراسة إلى توظيف العلاقة بين المجتمع المدني والمشاركة الشعبية حيث أجريت الدراسة على مدينة مصراته بدولة ليبيا.

حيث انطلقت الدراسة من تساؤل رئيس مؤداه ما هو دور منظمات المجتمع المدني في المشاركة الشعبية؟ وتعد هذه الدراسة دراسة وصفية وتم استخدام منهج المسح الاجتماعي باستخدام العينة، والاعتماد على أداة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع المعلومات، وشملت الدراسة على (245) مفردة موزعين على (18) منظمة مدنية بنسبة تمثل 25%.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

أ- اتضح أن أهم الأنشطة في المجتمع المدني تتمثل في الأعمال الخيرية كأعلى نسبة، تليها الأنشطة الثقافية، ثم الاسعافات الأولية.

ب- اتبين من خلال الدراسة أن هناك ازدياد الإقبال على المشاركة في المستقبل، وأنه سيكون هناك توجه إيجابي نحو المشاركة في المجتمع المدني.

ت- وجود علاقة ارتباطية بين الدخل وبين درجة المشاركة وعدم وجود علاقة ارتباطية بين كلاً من العمر، والنوع، والتعليم، والمهنة، والخبرة، وبين درجة المشاركة.

2- دراسة "رانيا معمر العباني" (2014)، بعنوان **"الصعوبات التي تحول دون تمكين المرأة من المساهمة الفعالة في عمليات التنمية ودور الخدمة الاجتماعية في الحد منها"** (العباني، 2014) هدفت الدراسة إلى التعرف على الصعوبات الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، والسياسية التي تحول دون تمكين المرأة في عمليات التنمية، وكذلك الدور المتوقع للخدمة الاجتماعية في الحد من الصعوبات التي تحول دون تمكين المرأة من المساهمة في عمليات التنمية، وتكمن أهمية الدراسة كونها تعتبر محاولة لتحقيق إضافة جديد إلى أدبيات المهنة، وقد أستخدمت

الباحثة المنهج الوصفي عن طريق المسح الاجتماعي بأستخدام العينة، وكان مجتمع الدراسة يتكون من أعضاء هيئة التدريس ببعض كليات جامعة طرابلس البالغ عددهم (598) عضو هيئة تدريس على اختلاف درجاتهم العلمية، واعتمدت الدراسة على العينة العشوائية والتي بلغ حجمها (299) أستاذ حيث يمثل مانسبته (50%) تقريباً من مجتمع الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى عدّة نتائج منها:

أ- أن مجال التنمية لا يعد من الاهتمامات الأولية لدى بعض النساء في المجتمع الليبي.
ب- المجتمع الليبي مجتمع ذكوري يسوده تهميش دور المرأة وحصر دورها في الاهتمام الأسري، بعكس الرجل الذي تتوفر أمامه كل فرص المشاركة في تنمية المجتمع.
ت- زيادة الأعباء الأسرية والضغوط النفسية على كاهل المرأة مما يجعلها تستبعد تولي المناصب ويحد من مشاركتها الإيجابية في سبيل المحافظة على أسرتها.

3- دراسة "عواطف أبو القاسم الأبيض" (2009)، بعنوان **"الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمرأة وعلاقتها بعمليات التنمية الاجتماعية في المجتمع الليبي"** استهدفت الدراسة الوقوف على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمرأة وعلاقتها بعمليات التنمية الاجتماعية في المجتمع الليبي، بالإضافة إلى التعرّف على المؤشرات حول تمتع المرأة بحقوقها الاجتماعية، والاقتصادية التي تعزز مشاركتها في عمليات التنمية، وقد استخدمت الباحثة في دراستها منهجان **أولهما** المنهج التاريخي الذي تم استخدامه للحصول على معلومات الماضي بقصد تحليلها، **وثانيهما** المنهج الوصفي وهو الأنسب في الدراسات الاجتماعية، وقد استخدمت الباحثة العينة العشوائية الطبقية النسبية.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة الآتي:

أ- أوضحت الدراسة وجود علاقة بين التعليم ومشاركة المرأة في عمليات التنمية الاجتماعية داخل المجتمع حيث بلغت نسبتها (44%)، من عينة الدراسة من ذوي المؤهلات الجامعية.
ب- كشفت الدراسة أن نسبة المرأة القادرة على تحصيل حقوقها بنفسها بلغت (24%)، وهذه النسبة تعتبر ضئيلة مقارنة بمستوى تعليم المرأة.

ب- **الدراسات العربية:**

1- دراسة "وداد عبدالسلام أبوجامع" (2015)، بعنوان **"دور المرأة الفلسطينية في تحقيق التنمية الريفية"** وقد هدفت الدراسة إلى دراسة الخصائص الشخصية، والديموغرافية، والاجتماعية، والاقتصادية للمرأة الريفية الفلسطينية في محافظات غزة الجنوبية، كما استهدفت دراسة أهم القيود والمشاكل والتحديات التي تقف عائقاً أمام مشاركة المرأة الريفية بالعملية الإنتاجية.
2- دراسة هدى توفيق محمد سليمان بعنوان: **"دور الجمعيات الإنسانية في تمكين المرأة من المشاركة في الحياة العامة)**، واستهدفت الدراسة تحديد اسهامات الجمعيات الإنسانية في تمكين المرأة من المشاركة في الحياة العامة والمعوقات التي تحد من هذه الاسهامات، والتوصل إلى تصور مقترح من وجهة نظر الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية لتدعيم دور الجمعيات الإنسانية في تمكين المرأة من المشاركة في الحياة العامة، وتنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية التحليلية التي تستهدف الحصول على معلومات كافية ودقيقة عن موقف اجتماعي معين في ظاهرة معينة، وقد استخدمت الباحثة منهج المسح الاجتماعي بنوعيه الشامل مع أعضاء مجلس الإدارة وبالعينة مع العضوات المستفيدات من الجمعية، وكانت أداة الدراسة استمارة استبيان للمرأة المستفيدة، وقد تكون مجتمع الدراسة من (200) مفردة من كل جمعية (100) مفردة ممن انطبقت عنهم شروط

العينة (أن تكون السن 25 – 50)، وأن تكون المستفيدة من الجمعية، وأن تكون تقيم في نطاق الجمعية، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أذكر منها ما له علاقة بالبحث الحالي في:

أ- ضعف وعي السيدات فيما يتعلق بالحقوق السياسية أو الأسرية أو الاجتماعية أو الصحية.

ب- تناقل العادات والتقاليد غير المرغوب فيها عبر الأجيال بأن المرأة مكانها البيت مالم تخرج للعمل لحاجة الأسرة لدخلها.

ت- مازال مفهوم الجمعيات النسائية يغيب عن كثير من السيدات في المجتمع المحلي، حيث يرتبط مفهومها بأنها تلك الأماكن التي تقدم مساعدات مادية.

3- دراسة "دينا محمد السعيد أبو العلا" (2010)، بعنوان **"دور الجمعيات الأهلية في دعم قضايا المرأة"**، تدور هذه الدراسة حول التعرف على الدور الذي به الجمعيات الأهلية في مدينة المنصورة في دعم المرأة وتنميتها ولنوعية القضايا التي تهتم بها تلك المؤسسات، وتهدف الدراسة إلى التعرف على طبيعة الأنشطة التي تقدمها الجمعيات الأهلية في مدينة المنصورة ونوعية القضايا التي تهتم بها بالنسبة للمرأة وإلى أي مدى تسهم في تنميتها، حيث اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة واستعانت الباحثة بدليل المقابلة كأداة من أدوات جمع المادة الميدانية، كما توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها:

أ- الاهتمام بالقضايا التي تهم المرأة جاء متسقاً مع طبيعة تلك المعلومات الخدمي والرعائي دون التنموي، الأمر الذي يشير إلى استمرارية الطابع الخيري للجمعيات الأهلية في مدينة المنصورة.

ب- تعددت الأنشطة والخدمات التي تقدمها الجمعيات اتساقاً مع الهدف الرئيسي لكل جمعية والغرض من إنشائها وتمثلت خدماتها في محورين هما:
(خدمة المجتمع ككل، وخدمة المرأة فقط)، وتمثلت الأنشطة التي تقدمها للمرأة في أنشطة رعائية في المقام الأول كتوفير دار للحضانة، وفتح فصول لمحو الأمية، وإقامة دور للمغتربات اللاّتي يتعلمن في مدينة المنصورة من جميع أنحاء الجمهورية، أما الجانب التنموي فهو جانب ضعيف وغير ملموس بالنسبة لتلك الجمعيات فيما يخص المرأة.

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال عرض الدراسات السابقة والتي كانت محلية وعربية يتضح أنها تنوعت في إطار مجموعة من الخصائص منها من اهتمت بمنظمات المجتمع المدني ودورها في المشاركة الشعبية، ومنها من اهتمت بالصعوبات التي تحول دون تمكين المرأة من المساهمة الفعالة في عمليات التنمية ودور الخدمة الاجتماعية في الحد منهال، ومنها من اهتمت بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمرأة وعلاقتها بعمليات التنمية الاجتماعية في ليبيا، وهناك دراسة اهتمت بدور المرأة الفلسطينية في تحقيق التنمية الريفية، وكذلك دراسة اهتمت بدور الجمعيات الانسانية في تمكين المرأة من المشاركة في الحياة العامة، أما الدراسة الأخيرة فتناولت دور الجمعيات الأهلية في دعم قضايا المرأة.

لذلك قام الباحث بتحليل مضمون الدراسات السابقة بشكل موضوعي لربطها بموضوع البحث في الآتي:

1. تنوعت الدراسات من حيث الأهداف والمضمون وأساليب المعالجة المنهجية لتعطي دلالات على الاهتمام المحلي والدولي بمنظمات المجتمع المدني ودورها في تنمية الوعي بحقوق المرأة.
2. فيما يتعلق بالطرق المنهجية التي اعتمدت عليها الدراسات السابقة، فقد ركّز البعض منها على أنها دراسات وصفية وتم استخدام منهج المسح الاجتماعي، وقد استخدم الأخر المنهجان الوصفي والتاريخي وهو الأنسب

لدراسته، بينما استخدمت الباحثة دنيا أبو العلا منهج دراسة الحالة واستعانت بدليل المقابلة كأداة من أدوات جمع المادة الميدانية، من الملاحظ كذلك في الدراسات السابقة أن بعضها استخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات والبعض الأخر المسح الاجتماعي باستخدام العينة، وهذا ما يبين أوجه الاتفاق والاختلاف بين كل الدراسات السابقة.

3. اختلف البحث الحالي عن تلك الدراسات السابقة في الأهمية والأهداف والتساؤلات.
4. كذلك اختلف البحث الحالي عن تلك الدراسات السابقة في المجالات الزمانية والمكانية ويؤكدا على تمكين المرأة من المشاركة في منظمات المجتمع المدني.
5. وقد استفاد الباحث بشكل مباشر وغير مباشر من الدراسات السابقة في تجنب تكرار بعض النقاط التي تم بحثها ودراستها من قبل، وكذلك الاستفادة من نتائج الدراسات السابقة في تفسيرها وتحليلها ومقارنتها بالاستنتاجات التي توصل إليها الباحث من حيث اتفاقها أو اختلافها.

الفصل الثاني: الإطار النظري للبحث:

المبحث الأول: حقوق المرأة في المجتمع:

أولاً: الحقوق السياسية للمرأة:

لم يدر في خلد أحد ممن دعوا إلى حصول المرأة على حقوقها السياسية في مطلع القرن الماضي أن الطريق إلى هذه الحقوق ستطول وأنها ستكون مليئة بالعقبات والمطبات وأن الخطو فيها سيتعثر كما لم يكن متصوراً حينئذ على الأرجح أن هذه الطرق ستكون متعرجة وأن بعض ما فيها من عقبات سيفرض العودة إلى الوراء، فعندما دُعي إلى هذه الحقوق في بلادنا وبعض بلدان الأمة لم يكن الفرق كبير في هذا المجال بين مناطق العالم وثقافاته المختلفة، لم تكن المرأة جزء من المشهد السياسي في أوروبا حتى الحرب العالمية الأولى، ولكن ما إن وقعت تلك الحرب أوزارها حتى بدأ الفرق يظهر ويزداد وضوحاً فما أن عرفت المرأة الأوربية طريقها إلى الحياة السياسية حتى انطلقت بلا قيود تذكر أو عراقيل يحسب حسابها (الفقي، 2009، ص5).

إن حياة المجتمع الانساني لا تستقيم إلا بمشاركة المرأة، فالإنسان هو بنائي الحضارة وخالقها وإن قتل الإنسان فمن ذا الذي يدفع عجلة العمران إلى الأمام، فكم من حضارات ومدنيات قامت واندثرت، لا لشي إلا لأنها لم تعظم الإنسان وكانت الغلبة فيها للرجل على المرأة، وللحاكم على المحكومين، أنظر الحضارات اليونان والفرس والرومان والفرنجة، تلك التي لم ترى في المرأة أكثر من سلعة أو متعة وما آل إليه حال هذه الحضارات، إن قوانين العمران والزمان لا ترحم، وبمقتضى ذلك كان في نصيب هذه الحضارات في البقاء ضئيلاً لم تعمر طويلاً لكنها خلقت آثر وأعمال خلدتها على مر الزمان والأيام وتركت الحكم عليها لتاريخ لتبين أسباب نقصها وانهيارها (عبدالقادر العزابي، عبد الله الهمالي، 1983 ص 30).

فالمجتمع عندما يرعى المرأة وحقوقها إنما يخدم نفسه ذلك أن المرأة تلعب دوراً أساسياً في التنشئة الاجتماعية والسياسية والقومية وفي تكوين الاتجاهات والمواقف الفكرية وفي خلق النشء الجديد كل ذلك يجعلنا نستخلص أن المجتمعات التي تعزل المرأة عن المشاركة السياسية إنما تغلق أبواب التقدم والحياة في وجهها، ألم يكن الحفاظ على حقوق الإنسان الطبيعية وحق الحرية السياسية شرطاً من شروط قيام المجتمع المدني وإلا تفقد المواطنة مغزاها، فالحرمان من المشاركة السياسية ليس انتقاص للديمقراطية فحسب وإنما حرمان من المواطنة الذي يعني تجريد الإنسان من إنسانيته.

ففي ليبيا مثلاً التي صنّفت وفق قرار الأمم المتحدة القسم العربي رقم 73 في ديسمبر 1952م ضمن الدول الخامسة عشر في العالم التي لا تتمتع نسائها بأية حقوق سياسية، وقد جاء اسمها في آخر اللائحة علماً بأن الدستور

الليبي نص في مادته الحادية عشر بالمساواة بين جميع الليبيين في التمتع بالحقوق المدنية، والسياسية، ومما جاء فيه "الليبيون لدى القانون سواء وهم متساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وفي تكافؤ الفرص وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف لا تميز بينهم في ذلك بسبب الدين، أو المذاهب، أو العنصر، أو اللغة، أو النسب، أو الآراء السياسية، والاجتماعية (الأحرش،2007، 152).

ولقد كان لسياسة التشريع الليبي التي تنبذ التميز وارتفاع المستوى التعليمي للمرأة دوراً في دخولها كافة المجالات الوظيفية كانت قصراً على الرجال لارتباطها بمفهوم الولاية تعي اتفاقية مناهضة التميز ضد المرأة تتخذ الدول المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وتنفيذ هذه السياسة وفي شغل الوظائف العامة وتأدية جميع المهام العامة، إلا أن مبدأ المساواة القانونية بين الجنسين كفل للمرأة الليبية الحق في تولي الوظائف العامة التي هي خدمة للمجتمع تكليف وليس تشريف، ومع ذلك فإن الوظائف الإدارية القيادية لازالت قصراً على الرجال ولم تتواجد بنسب متساوية وهو ما لا ينسجم مع المعايير الموضوعية التي قررتها القوانين المنظمة للوظائف والمهن بمختلف أنواعها (الباشا، ص78-79).

ثانياً: الحقوق الاجتماعية للمرأة:

من الحقوق الاجتماعية للمرأة حق الفرد في العيش في مستوى لائق بأدميته وفي توفير الرعاية الصحية والاجتماعية له وحقه في الترقية والتسلية والراحة الأسبوعية والشهرية، ويقصد بالحقوق الاجتماعية كذلك حق الإنسان في مزاولة العمل الذي يناسبه بأجره مناسبة لجهده أو لحسابه الخاص أو شراكه مع الآخرين وحقه في العيش في مستوى لائق بأدميته وغيرها من الحقوق التي تتعلق بظروفه الاجتماعية ليعيش سعيداً هانياً. (الحاج،1998، ص177).

كما أن للمرأة حقوق اجتماعية أخرى تتمثل في حق عام يكون موضوعه مصلحة اجتماعية مادية أو معنوية كحقها في العمل.

ومن الحقوق الاجتماعية المادية كذلك الحق في التأمين وضد المرض، أو الشيخوخة أو العجز، والحق في الفراغ والراحة وكحقوق العاطلين في بعض الاعانات الاجتماعية، كالإعانات التي تمنحها الدول لتخفيف أعباء المعيشة، كإعانات الغلاء أو لتخفيف الأعباء العائلية كإعالة الزوج، أو الإعانات الخاصة بالأولاد.

أما الحقوق الاجتماعية المعنوية فتتمثل في الحق في التعليم، ففي حديث نبوي شريف "طلب العلم فريضة على كل مسلم"، وقد أجمع علماء المسلمين على أن المسلمة داخلة في معنى الحديث ففرض عليها أن تطلب العلم وتترقى فيه حتى تصل إلى درجة الاجتهاد، ومن الحقوق الاجتماعية المعنوية الحق في الزواج وفي تأسيس العائلة وحقوق الأمومة وحق المرأة في التوفيق بين عملها في المجتمع وبين واجباتها في الأسرة (رشوان: 1998، ص176-177).

المبحث الثاني: نشأة منظمات المجتمع المدني:

يعود تاريخ نشأة منظمات المجتمع المدني إلى العصور الوسطى في أوروبا حينما قام النظام السياسي والاجتماعي هنا على أساس الحق الإلهي والسلطة المطلقة للحاكم بالمعنيين السياسي والديني وحين كان الباب الحاكم المطلق المعصوم من الخطأ في شؤون الدين والدنيا وكرد على هذا قامت في القرن الخامس عشر حركة "مارتن لوتر" الإصلاحية ومن بعده "كالفين" وأعلنت أن الباب بشر قابل ومعرض للخطأ وأن الكنيسة بشرية وليست مقدسة وأنه ليس للكون سوى إله واحد فاتسم عصر النهضة بالاكتشافات الجغرافية الكبرى والتحولات السياسية والاصلاح الديني وانطلاقه لاقتصاد الرأسمالي فازدادت صورة المجتمع المدني وضوحاً وبرز مبدأ

التعددية القائم على أساس أنه ليس هناك أحد يملك الحقيقة كلها وأنه لا يحق للإنسان من يصادر أفكاره الآخرين حتى وأن بدأت غير صحيحة من خلال منظار معين.

وفي مجال قياس فاعلية المجتمع المدني نرى أن تطور الأدبيات الغربية في نشأة المجتمع المدني قد أغفلت إلى حد كبير واقع المجتمع المدني في أغلب الدول العربية وهو ما يستلزم جهوداً بحثية بناءه تستفيد من تطور الأدبيات الغربية وتضيف عليها المجتمع المدني العربي.

نصت جميع الدساتير العربية على حق تكوين المجتمعات والحق في المشاركة والاجتماع السلمي لأهداف مشروعة وتتشابه في نصوصها مع نصوص المواثيق الدولية، كما تحيل الدساتير تنظيم ممارسة هذا إلى التشريعات العادية.

اتسمت القوانين العربية ذات الصلة بتنظيم منظمات المجتمع في التشابه والاتفاق في أهدافها الرئيسية والمتمثلة في تنظيم عمل هذه المنظمات حتى تساعد على دفع عملية التنمية في البلدان العربية، وقد حرصت هذه القوانين على زيادة دور منظمات المجتمع المدني في مختلف المجالات خاصة تلك التي تواكب الخطط الاستراتيجية للدولة مثل المساعدات الاجتماعية والصحية والتعليم.

والرغم من التوسع الكبير في عدد المنظمات الأهلية في ليبيا وخصوصاً بعد سنة 2011 ووجود فروع للكثير من المنظمات في مناطق عديدة من البلاد، وبالرغم من الجهود الطيبة التي تبذلها المنظمات الخيرية والخدمية لمواجهة الكثير من المشاكل المجتمعية ورغم الجهود الفنية التي تبذلها المنظمات الدفاعية (حقوق الإنسان، الحريات العامة، البيئة، المرأة...) كل ذلك فإن فاعلية المنظمات الأهلية في ليبيا لا تزال محدودية التأثير سواءً كان ذلك على مستوى الفئات المستهدفة أو على مستوى المجتمع عموماً وفعاليتها النسبية تتم في إطار الدور الخدمي والخيري والرعائي لا يزال هو السائد في رؤية المنظمات الأهلية في ليبيا، وبالتالي فهي ليست سوى منظمات تساعد الفئات المستفيدة وهذه الأخيرة ليست سوى متلقية للخدمة أو المساعدة وهي بالتالي ما تزال بعيدة عن المشاركة الحقيقية في هذه المنظمات، ولعل أسباب ذلك في محدودية الفاعلية يرجع إلى:

1. حداثة النشأة والتكوين.
2. حتالة الوعي والقصور في الحماس والولاء لدى أعضائها.
3. الخلافات الشخصية والحزبية في أوساط أعضائها.
4. ضعف الميزانية وقلة التمويل.
5. القصور في الإمكانيات والقدرات والخبرات الفنية والإدارية والمحاسبية وكل ما يتعلق بالتكوين المؤسسي الحديث.
6. شخصنة المنظمة والسيطرة الفردية.
7. الممارسة التشكيلية للديمقراطية داخل المنظمات.

المبحث الثالث: الديمقراطية والمجتمع المدني:

تتضح أهمية المجتمع المدني بأن يمتلك القدرة على فتح المجال ومساحة أمام التجربة الديمقراطية الحقيقية؛ وذلك بأن يعطي للفرد القدرة في الحصول على حقوق المواطنة والتجربة الفعلية للمشاركة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأن المجتمع المدني الفعال هو أداة معاونة للحكومة ومساعدة لها وفي نفس الوقت هي جهات ضاغطة على الحكومة وهي منظمات غير حكومية ليس هدفها الوصول للسلطة

كالأحزاب التي قد تقصف بها التغيرات السياسية ولكن المجتمع المدني ومؤسساته هو مستقل وبعيد عن كل هذه العواصف ولا تؤثر عليه.

المبحث الرابع: منظمات المجتمع المدني ودور الخدمة الاجتماعية:

للجمعيات والمؤسسات الأهلية دوراً مهماً ورائداً في التعريف بمبادئ الخدمة الاجتماعية وأيضاً إدخال برامج للخدمة العامة والنهوض بها إلى المستوى المطلوب وتمثل هذه الجمعيات والمؤسسات إرادة شعبية ينبغي تنميتها والأخذ بها حتى تقوم بدورها الفعال في مجال تنمية المجتمع ورعايته وتقدمه (البشاري، 2012، 18).

كما أن الجمعيات الخيرية تتيح الفرص لمشاركة المواطنين في صنع القرارات المتعلقة بحياتهم وتحمل مسئولية الإدارة والتنفيذ والتمويل لمشروعات وبرامج هذه الجمعيات، بمعنى أن الجمعيات تغير مجالاً مهماً من المجالات الفعالة للمواطنين في الحياة المدنية والاجتماعية (أبو النصر، 86،2007)، كما تهتم الجمعيات الأهلية بالقضايا الكبرى التي يعاني منها المجتمع كالأمية، والبطالة، والفقر، كما أنها تسهم في أحداث التغير الاجتماعي والسياسي في المجتمع.

ويمكن القول بأن الجمعيات الأهلية تمثل وسطاً خصباً ومجالاً من مجالات الرعاية الاجتماعية، كذلك هي ميدان من ميادين الخدمة الاجتماعية التي تعمل على التكيف الاجتماعي لضمان دور المتطوعين للإسهام في التغير الاجتماعي الإيجابي، بالإضافة إلى الدور الرئيس للخدمة من أجل توفير العديد من برامج التنمية وأوجه الرعاية في المجتمع بشكل عام والإسهام في تفعيل وإنجاح دور الجمعيات الأهلية والعمل الأهلي بشكل عام والدفع بهما للقيام بأدوارها بفاعلية أكثر داخل المجتمع (العمري، 2000، 145).

الاستنتاجات:

توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

1. هيمنة عادات اجتماعية وثقافية تتعلق بالأعراف والتقاليد تمثل معوقات لإسهامات المجمع المدني في تنمية وعي المرأة بحقوقها في المجتمع الليبي، حيث سيطر الموروث الاجتماعي والنظام الأبوي القائم على عادات وتقاليد وقيم تميزية واستمرارية التقسيم التقليدي للأدوار ما بين المرأة والرجل كل ذلك أثر على بعض الفئات وخاصة الشباب الذين مازالوا يرفضون عمل المرأة في المجالات المختلفة.
2. غياب الآليات والبرامج الواضحة، حيث لم تهتم التنظيمات النسائية ومنظمات المجتمع المدني بشكل عام بوضع المطالبة بتحسين المكانة السياسية والاجتماعية للمرأة على لائحة أولوياتها بالإضافة إلى المخاوف.
3. تراجع مشاركة المرأة في الأحزاب.
4. ضعف وعي المرأة السياسي والقانوني.
5. المجتمع الليبي يصنف ضمن المجتمعات الذكورية، حيث يتمتع الرجل بسلطة كبيرة ويتحكم في معظم القرارات الخاصة بالمرأة.
6. التوظيف الخاطئ للدين وفهم تعاليمه وأحكامه فهماً سطحياً دون الإحاطة بالمقاصد الشرعية ودون اعتبار لما تمتاز به الشريعة الإسلامية من مرونة وقابلية لاستيعاب المشكلات ومواكبة التطور قد أدى إلى تعطيل دور المرأة وفاعليتها في المجتمع ومنعها من المشاركة في بعض قطاعات المجتمع.
7. أن النظر للمرأة في المجتمع الليبي يبرز بشكل يصل إلى حد التناقض والازدواج المرفوض في مجالات الصفات والحقوق على اعتبار أن هذين المجالين هما المنظومة النسقية التي ترتبط ببعضها البعض.

8. إعطاء الإعلام الصورة السلبية حول عمل المرأة في المجال السياسي ساهم في تقليص مشاركاتها وعدم حصولها على حقوقها في المجتمع.

المصادر والمراجع:

أ- الكتب العربية:

1. أبو النصر مدحت محمد، إدارة منظمات المجتمع المدني – دراسة في الجمعات الأهلية، ايترك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007.
2. أحلام الطاهر محمد الأحرش، مراحل تطور دور المرأة الليبية (1943-1969).
3. ساسي سالم الحاج، المفاهيم القانونية لحقوق الإنسان عبر الزمان والمكان، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 1998.
4. سعدالدين إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، القاهرة، مركز دراسات التنمية السياسية الدولية، 1991.
5. علي شريف، إدارة المنظمات الحكومية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.
6. العمري أبو لنجا محمد، تنظيم المجتمع والمشاركة الشعبية – منظمات واستراتيجيات، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2000.
7. فاطمة أبوبكر أحمد، دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية في الصومال، دار الفكر العربي، القاهرة، 2013.
8. فاطمة أبوبكر محمد، دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2013.
9. فايزة يونس الباشا، حقوق المرأة في ليبيا بين النظرية والممارسة، الشركة الخضراء للطباعة والنشر.
10. محمد عبد المجيد الفقي، المرأة من السياسة إلى الرئاسة، ط1 (مركز الإهرام للنشر، القاهرة، 2009).
11. مدحت محمد أبو النصر، إدارة منظمات المجتمع المدني، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2007.
12. منيرة أحمد عبد الله البشاري، مؤسسات المجتمع المدني في إطارها القانوني، دار النهضة العربية، القاهرة، 2012.
13. هدى توفيق محمد سليمان، الجمعيات الإنسانية في تمكين المرأة من المشاركة في الحياة العامة.

ب- الرسائل العلمية:

1. رانيا معمر العباني، الصعوبات التي تحول دون تمكين المرأة من المساهمة الفاعلة في عمليات التنمية ودور الخدمة الاجتماعية في الحد منها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة طرابلس، كلية الآداب، 2014.

2. عواطف أبوالقاسم الأبيض، الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمرأة وعلاقتها بعمليات التنمية الاجتماعية في المجتمع الليبي، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، ، طرابلس، 2007.

3. وداد عبد السلام عبدالرحمن أبوجامع، دور المرأة الفلسطينية في تحقيق التنمية الريفية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة، كلية التجارة، قسم الاقتصاديات والتنمية، فلسطين، 2015.